فرنسبنك

ASSOCIATION DES COMMERCANTS DE BEYROUTH
جمعية تجار بيروت
BEIRUT TRADERS ASSOCIATION

"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الثالث من سنة 2025 (Q3 - 2025)

إنتعاش الأسواق مستمرّ .. إنما خجول وبطيء ..
وهل بدأت معنويّات المستثمرين بالتحسّن ؟

لقد برزت خلال الربع الثالث لسنة 2025 بعض العلامات التى توحي بإنتعاش بسيط – نتيجة لموسم إصطياف "مقبول" ولكن أقلّ من المتوقّع مع قدوم المغتربين، ومع محاولات إصلاحية على عدّة أصعدة، مع إشارات إيجابية جاءت من أكثر من جهة بأن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً فعلياً بحدود 5 % (بعد تراجع مستمر طوال السنوات السابقة).

وقد أظهرت الحركة التجارية إستمراراً للتحسّن "النسبي" الذى كنّا قد شهدناه في الفصل السابق، حيث جاءت النتائج الفصلية مشجّعة، والمُرتجى المزيد من الحيوية في الحركة الإستهلاكية.

وبالأرقام، سجّل "مؤشر جمعية تجار بيروت ـ فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2025 مستوى 33.89 (بالمقارنة مع 33.13 في الفصل السابق)، بعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثالث من سنة 2025، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 2.50 % (بالمقارنة مع + 2.76 % في الفصل السابق له).

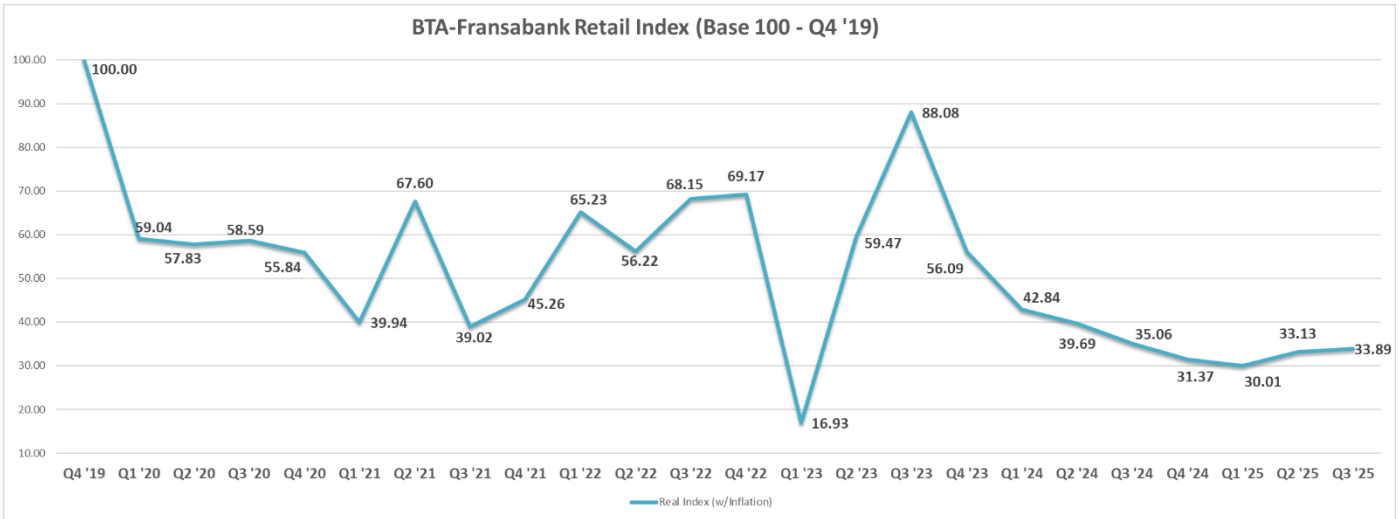

ومع افتراض إستمرار التقدّم في المحاولات الإصلاحية، كما والتحسّن في السياحة والاستهلاك – لا سيما في موسم الأعياد القادمة، وعودة التدفّقات الرأسمالية – ولو ظلّت محدودة (مع بشائر إيجابية لمؤتمر بيروت واحد الذى تم عقده في 18 و 19 تشرين الثاني من هذه السنة)، يبدو أن معنويات المستثمرين بدأت بالتحسّن: على سبيل المثال، شهدت سندات اليوروبوند اللبنانية (الدين المتعثّر) خلال هذه الفترة ارتفاعاً في السعر (إلى ~ 18 سنتاً للدولار).

إنما يتوجّب علينا الدراية بأن القيود الهيكلية العميقة لا تزال قائمة.

فرنسبنك

ASSOCIATION DES COMMERCANTS DE BEYROUTH
جمعية تجار بيروت
BEIRUT TRADERS ASSOCIATION

عليه، وبالرغم من الإشارات التى توحي بإنتعاش خجول، لا يزال إقتصاد لبنان أقلّ من حجمه في 2019 (من حيث القيمة الحقيقية)، ولا يزال التضخّم مرتفعاً بالرغم من التباطؤ الملحوظ في الآونة الأخيرة، وما زالت البطالة، وإقفال المؤسسات، والأضرار المتبقية من النزاعات السابقة، شديدة التأثير (هنالك تقارير صادرة عن مؤسسات دولية تذكر أن ~ 15 % من المؤسسات أُغلقت نهائياً، ~ 21 % أُغلقت مؤقتاً، وملاحظة خسائر كبيرة في وظائف القطاع الخاص).

نتيجة لكل ما سبق، وصل "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" الى مستوى 33.89 في الفصل الثالث من سنة 2025 (33.13 في الفصل السابق) مع تسجيل تحسّن حقيقي فصلي طفيف في النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة، متضمنة مبيعات المحروقات التى شهدت هي الأخرى إرتفاعاً بنسبة + 6.24 % من حيث الكميات (+ 3.51 % في الفصل السابق).

وقد سجّلت أرقام الأعمال المجمّعة لكافة القطاعات، بعد إستثناء قطاع المحروقات، تراجعاً فصلياً حقيقياً طفيفاً عمّا كانت عليه في الفصل السابق، حيث بلغت نسبة هذا التراجع – 0.45 % فقط بالمقارنة مع أرقام الفصل الثاني لسنة 2025، إنما أظهرت تلك النتائج في المقابل تراجعاً أكثر دلالة بالمقارنة مع ما كانت عليه في الفصل الثالث من السنة الماضية، حيث أشارت النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة الى إنخفاض سنوي حقيقي بلغ – 8.53 %، بعد إستثناء قطاع المحروقات.

المؤشرات الرئيسية (للفصل الثالث من سنة 2025)

- سعر صرف الليرة اللبنانية (89,500 ل.ل. / دولار)
- تضخّم الأسعار السنوي + 15.06 % (من + 15.00 % في الفصل السابق)
- تضخّم الأسعار الفصلي + 2.50 % (من + 2.76 % في الفصل السابق)
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة – 8.53 % سنوياً بإستثناء الوقود (من – 0.86 % في الفصل السابق)
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة – 0.45 % فصلياً بإستثناء الوقود (من + 11.53 % في الفصل السابق)
- العجز التجاري ~ 11 مليار دولار
- ميزان المدفوعات ≤ 10 مليار دولار (مقارنة بحولي 5.5 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية)

I. أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (إنخفاض – 43.82 %)
- مبيعات معدّات البناء (إنخفاض – 27.77 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (إنخفاض – 16.62 %)
- مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (إنخفاض – 13.49 %)
- المطاعم والسناك بار (إنخفاض – 11.65 %)
- مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (إنخفاض – 9.06 %)

- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (إنخفاض – 6.22 %)
- مبيعات السلع الصيدلانية (إنخفاض – 4.11 %)
- مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (إنخفاض - 2.47 %)
- مبيعات المخابز ومحلات الحلويات (إنخفاض – 1.32%)
- مبيعات الأثاث والمفروشات (إنخفاض – 1.20 %)
- مبيعات الأجهزة الطبية (زيادة + 22.39 %)
- مبيعات سلع البصرية والسمعية (زيادة + 19.21 %)
- مبيعات التبغ (زيادة + 10.05 %)
- مبيعات الملابس (زيادة + 9.69 %)
- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 9.60 %)
- مبيعات الأحذية (زيادة + 3.77 %)
- مبيعات المشروبات الروحية (زيادة + 0.86 %)

II. أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- مبيعات معدّات البناء (إنخفاض – 47.10 %)
- مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (إنخفاض – 37.71 %)
- مبيعات الملابس (إنخفاض – 18.21%)
- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (إنخفاض – 16.51 %)
- مبيعات المخابز ومحلات الحلويات (إنخفاض – 8.33 %)
- مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (إنخفاض – 7.36 %)
- مبيعات السلع الصيدلانية (إنخفاض - 2.94 %)
- مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (إنخفاض - 0.22 %)
- مبيعات الأحذية (زيادة + 35.87 %)
- مبيعات الأجهزة الطبية (زيادة + 20.61 %)
- مبيعات التبغ (زيادة + 18.16 %)
- مبيعات المشروبات الروحية (زيادة + 18.00 %)
- مبيعات الأثاث والمفروشات (زيادة + 9.41 %)
- االبيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 6.24 %)
- مبيعات المطاعم والسناك بار (زيادة + 6.02 %)
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (زيادة + 5.05%)
- مبيعات سلع البصرية والسمعية (زيادة + 4.79 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (زيادة + 0.05 %)

أمّـا لجهة التضخّـم، فقد بلغت نسبة التضخّـم السنوية في الفصل الثالث لهذه السنة + 15.06 %، مسجّـلة بذلك إنخفاضاً بأكثر من 50 % بالمقارنة مع ما كانت قد سجّـلته في الفصل الثالث لسنة 2024 (+ 32.92 %)، في حين تباطأت نسبة التضخّـم الفصلية (أي ما بين الفصل الثاني والفصل الثالث لسنة 2025) بنسبة خجولة من مستوى + 2.76 % الى + 2.50 %، مع التمنّـي بأن يستمرّ هذا التباطؤ وأن يرافقه إستعادة تدريجية للقدرة الشرائية لدى الأسر اللبنانية، وتفعيلاً للنشاط الإستهلاكي في الأسواق.

ومع إستمرار المصرف المركزي بسياسة ضبط الكتلة النقدية والحد من تمويل الدولة مباشرةً، يمكن القول أنه يبدو أن العوامل الإيجابية التى تؤثر على نسبة التضخّـم باتت تتبلور نتائجها، ولو ببطء في الأرقام الفصلية التى نشهدها.

لكن الاستقرار الظاهري في سعر الصرف وتراجع نسبة التضخّـم مؤخراً لم يترجم بعد إلى تحسّن فعلي في القدرة الشرائية، وعليه في النشاط الإستهلاكي.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ 17.46 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	+ 89.74 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 131.05 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 145.84 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 157.86 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 100.64 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 144.12 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 224.39 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 208.13 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 210.08 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 162.47 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 121.99 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 263.84 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 253.55 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 208.50 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 192.26 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 70.36 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 41.78 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 32.92 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 18.12 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024	+ 20.74 %
الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 15.00 %
الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	**+ 15.06 %**
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %

الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 26.93 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 81.40 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 22.61 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 9.27 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 20.25 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 5.74 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفص الأول من سنة 2024	+ 2.04 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 2.45 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	+ 6.86 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024	+ 14.19 %
الفصل الثاني من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2025	+ 2.76 %
الفصل الثالث من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2025	**+ 2.50 %**

وكان التضخّم السنوي في كل قطاع كما يلي:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثالث لسنة 2024 والثالث لسنة 2025	
في قطاع الإتصالات (- 3.27 % في الفصل السابق)،	-0.45%
في قطاع النقل (+ 1.91 % في الفصل السابق).	5.78%
في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 3.88 % في الفصل السابق)،	1.24%
في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 8.82 % في الفصل السابق)،	9.45%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 9.71 % في الفصل السابق)،	11.02%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 12.29 % في الفصل السابق)،	10.69%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 13.42 % في الفصل السابق)،	11.14%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 20.79 % في الفصل السابق)،	23.90%
قطاع الصحة (+ 21.70 % في الفصل السابق)،	4.94%
قطاع التعليم (+ 30.60 % في الفصل السابق)،	30.57%

ويتمّ ملاحظة النسب التى لا تزال مرتفعة وفقاً لما هو مبيّن في الجدول أعلاه، كما مثلاً في قطاع التعليم والمواد الغذائية وأيضاً – ولو بنسبة أقل، في قطاع الألبسة وقطاع الإستجمام.

أما نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصل الثاني والفصل الثالث لسنة 2025) فقد سجّلت، في كل قطاع على حدى، المستويات التالية، مع تسجيل تحسّن ملحوظ في الكثير من القطاعات، ما عدا في قطاع المواد الغذائية وقطاع الصحة، وبنسبة أقل في قطاع المطاعم والفنادق:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثاني والثالث لسنة 2025	
قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (- 0.22 % في الفصل السابق)،	-0.07%
قطاع الإتصالات (- 0.50 % في الفصل السابق)،	-0.09%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (- 0.84 % في الفصل السابق)،	7.11%
قطاع التعليم (+ 0.21 % في الفصل السابق)،	0.00%
قطاع الصحة (+ 0.30 % في الفصل السابق)،	1.45%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 1.26 % في الفصل السابق)،	1.15%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 2.14 % في الفصل السابق)،	2.95%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 3.01 % في الفصل السابق)،	0.44%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 4.05 % في الفصل السابق)،	-1.71%
قطاع النقل (+ 4.57 % في الفصل السابق)،	0.82%

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2025
(Base 100 : Q4 - 2019)

	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024				2025			
		Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98	49.79	47.83	53.33	60.54	63.52	
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69	35.06	31.37	30.01	33.13	33.89	
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07	7,218.28	7,417.78	7,603.00	

إذاً، يبقى أن التحدّي الأكبر الذى تواجهه الدولة يكمن حالياً في القدرة على إعادة هيكلة القطاع المصرفي من دون فقدان الثقة أو تعميق الأزمات الاجتماعية، والتوصّل الى إقرار قانون الفجوة المالية بما يتماشى مع الواقع الفعلي لهذه الأزمة التى، وخلافاً لما يحاول أن يروّجه البعض، هي أزمة نظامية. الأمر الذى قد يؤدّي حينئذ الى إحراز تقدّم فعلي نحو اتفاق متوازن ومنصف مع صندوق النقد الدولي، وبالتالي مساعدة المصارف في إستعادة دورها المحوري في الحياة الإقتصادية، تحسّن فعلي في المزاج الاستثماري وجذب الأموال الطازجة والإستثمارات.

علاوة على إتخاذ تدابير صارمة لكبح الدورة التجارية غير الشرعية وتكثيف الإجراءات في مكافحة الفساد في الإدارات، علاوة على باقي الإصلاحات والإجراءات المطلوبة من قِبل الشركاء الدوليين.

والى أن تتبلور تلك المقتضيات، من تنفيذ الإصلاحات بفعالية، والسيطرة على التضخّم، وتأمين إستثمارات خارجية، يُحتمل أن يبقى الإنتعاش هشّاً، مع تفاقم الضغوط الاجتماعية وعدم تعزيز القدرة الشرائية والإستهلاك، وإستمرار حالة الترقّب والتحسّن البطيء في الأسواق.

التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنما، ونظراً للتحوّل الكبير الذى شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتّخاذ القرار بمتابعة التغيّرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذى يشكّل – إبتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التى كانت متّبعة منذ البدء.

المنهجية المتّبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification